مخطوف

عن عدد تقريبي مدوّر له خفة الصفر واستدارته:

سبعة عشر ألفاً من دون جسد ودولة لها جسم البشر

عدد دائري، مدور، كامل الاستدارة: سبعة عشر ألف مخطوف، دون زيادة او نقصان، فقط لا غير. سبعة عشر الف مخطوف. لم يقل احد، ستة عشر ألفا وسبعمئة وتسعة وسبعين مثلا. ولا حتى ستة عشر الفا وتسعمئة وخمسة وتسعين! لا.. بل هم سبعة عشر الف مخطوف. مكتملي الاستدارة كالصفر ولهم الخفة ذاتها وكأن احدا «عيّر» عدّاد الخاطفين بشكل يتوقفون فيه عن الخطف عندما يصلون الى الرقم سبعة عشر الفا. يوحي الرقم بأن الخاطفين يشبهون بشكل ما «الرجال الآليين»: عنفهم عنف الحديد، مشاعرهم متوقفة، وهم «كمل» في تأديتهم للبرنامج الذي صنعوا لأجله، لدرجة توقفهم عن أعمال الخطف عندما اكتمل الرقم: ١٧ ألف مخطوف!!

من أين هذا الرقم المدور؟ متى استدار ومتى اكتمل «نموه»؟ وما لوسائل الإعلام، حتى الاكثر جدية منها تقتبس الرقم دون سؤال؟ حتى انها اذ تقول الرقم في سياق جملها، لا تترك للشك مجالا: سبعة عشر الف مخطوف. لم تعد الجرائد تضيف كلمة «تقريبا»، توخيا للدقة وللمعرفة او على الاقل رفعا للمسؤولية. وهي بذلك، تواطأت كسلا مع كل المتداولين لهذا الرقم على اعتبار المخطوفين، على اختلاف مشاربهم وأحزابهم وظروف خطفهم كما واحدا، كتلة من اللحم، عددا من العيون والأنوف والأعضاء، تحيط بها قارة من الصراخ والعذاب والخوف، داخل قارة من.. الصمت.

ونحن، اذ كنا نتابع حملة «من حقنا ان نعرف» ونقرأ الملصق الشهير: «١٧ الف مخطوف هم اولاد يا دولة»، كنا نشعر بحزن عميق يتسرب من القلب ليملأ مسارب الجسد بكاملها بسائل اخضر مر. ونحن اذ كنا نظن ان سبب حزننا هو تعبير: هم اولاد يا دولة فنشعر اننا وانهم يتامى؟ تبين لنا ان سبب حزننا الحقيقي هو هذا الرقم المدور، المحزن في استدارته والتسليم له.

«من أين أتى هذا الرقم يا وداد؟» نسأل وداد حلواني، اشهر زوجات المخطوفين وإحدى مؤسسات لجنة اهالي المخطوفين: تفاجأ وداد بالسؤال للحظة، لتعود وتقول لنا: «ما بعرف.. نحن اخذناه من احد التقارير الرسمية التي صدرت بعيد انتهاء الحرب والذي حدد اعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمخطوفين. هذا الرقم من «عندهم يعني»!

نسألها عن تقديرها لمصادر الدولة عندما تقدم هذا العدد. فتقول: «الارجح شالحينها شلحة، ربما كان العدد اكبر.. عليهم هم، ان يثبتوا الرقم. لم نتوقف منذ سنوات طويلة عن الطلب اليهم: «انو يا عمي.. عدونا طبيعي!».

نقوله لوداد: «هل تظنين ان الدولة كانت تمتلك وسائل لمعرفة عدد الخاطفين؟ ومتى امتلكت برأيك هذه الوسائل؟» فترد: «اكيد انها تمتلك وسائل معرفة عدد المخطوفين، حتى في سنوات الحرب. وانا اقول وأكرر انه في ادراج وزارة الداخلية «ترقد» آلاف اسماء المخطوفين، وان البلاغات لا تزال موجودة في المخافر، وكل الناس، ومن دون دعوة رسمية لا شك انها بلغت عن مخطوفيها». ثم تردف: «كيف يعني؟ الواحد اذا ضيع سيارة بيقدم شكوى بالمخفر، فكيف اذا ضيع انسان؟؟».

اذن لماذا لا تخرج الدولة من ادراجها اسماء المخطوفين وبالتالي تقوم بإحصائهم. لا نتحدث هنا عن اسماء الخاطفين، فهم معروفون للجميع بل نتحدث عن المخطوفين. تقول وداد: «هناك رغبة بالتهرب.. لا اعرف.. لكنهم لم يعد باستطاعتهم التحجج بشيء. لديهم كل شيء. لكننا من جهتنا لن نسكت. ولقد قمنا منذ السنة الماضية بقبول تبرع احدى المؤسسات الاحصائية المتخصصة بمشروع دراسة احصائية لإجراء مسح شامل وكامل للمخطوفين وعائلاتهم ووضعهم الاجتماعي. لكن، لا زالت علينا تكاليف يجب تأمينها ونحن نبحث عن ممول. كل ذلك لانه قد تبين ان الدولة لا تريد ان تعدّ.. وكأن الوضع ما بيعنيها؟

في كل اجاباتها، تتحدث وداد عن الدولة بقولها: هم. عليهم. لا يريدون. دون ان تذكر كلمة الدولة. لكن، من هي الدولة؟ وهل يكفي خلط الأوادم في السلطة بالمجرمين الذين لم يفكروا حتى بالاعتذار لنا و... للدولة، لكي يضيع «الشنكاش». وهل يضيع الشنكاش، خاصة اذا كان بهذا الحجم؟؟

وقد اقترحنا ان نسأل الاحزاب التي كانت موجودة على الارض، علنا نحصل على رقم تقريبي لو اعترف كل منهم بعدد الذين خطفوا من انصاره على الاقل.. لكن، من يرد؟ وكيف يكتمل العدد بدون اولئك الذين لا علاقة لهم بالاحزاب ممن رمتهم الصدفة على طريق جزاري صبرا وشاتيلا، ومجرمي تل الزعتر، وحواجز المناطق المختلفة؟ اولئك الذين صدف انهم كانوا «عكس» هوية المكان الذي كانوا فيه، في تلك اللحظة؟ وماذا عن الاحزاب المحلولة والمقدسة وغيرها؟

يقول المحامي الناشط في حقوق الانسان وقضية المخطوفين سنان براج، عضو لجنة التنسيق العليا التي شكلت عام ١٩٧٥ برئاسة كميل شمعون ورشيد كرامي وضمت ممثلين عن الحركة الوطنية (يسار) والجبهة اللبنانية (يمين): «بين اهتمامات اللجنة كانت قضية المخطوفين، ولقد حاولنا، ووداد حلواني كانت موجودة اثناء تحدثي الى الرئيس كرامي، ان نحصل على الاقل على اعتراف الاحزاب بقيامها بالخطف حتى ولو كانت قد صفتهم، فقال لي الرئيس كرامي: واذا قالوا ما عنا حدا، ما نفعل؟ قلت له: نريد ان يقولوا: «ما عاد عنا حدا» وليس «ما عنا حدا». كنا يومها «متيسين». لكن حتى ولو قالوا: «ما عنا حدا». فلننطلق من هذه الواقعة. ونقول لكل الاهالي الذين اختفى اولادهم بين ٢٦ شباط ١٩٧٥ (معروف سعد) وبين ١٣/١٠/١٩٩٠ (الطائف)، ان كل الناس التي تركت بيوتها بين هذين التاريخين ولم ترجع، توفيت! وهنا نصل الى الجد، يجب ان تعلن السلطة التنفيذية وفاتهم. كل ما على الاهالي فعله، هو إثبات ان اقاربهم خرجوا ولم يعودوا بين هذين التاريخين».

نسأل المحامي براج عن مصدر رقم سبعة عشر الف مخطوف، فيقول: «لجنة التنسيق، كنا نحسب الامور على الطريقة التالية: كل يوم كان يخطف بحدود ٣٠٠ شخص، خاصة في فترة تشرين وأيلول، نقوم باتصالات ووساطات، فيفلتون حوالى ١٠٠ منهم، مثلا، فتوصلنا الى معدل تقريبي في تلك الفترة التي دامت ٥٧ يوما حوالى ٢٠٠ مخطوف يوميا. نضرب العددين ببعضهما، فنحصل على رقم ١١٤٠٠ مخطوف! بعد ذلك جاءت الفترة الممتدة بين ٧٥ ـ ٨٢، خطف فيها من الجهات المتعددة حوالى الألف مخطوفين. ثم جاءت محطة ١٩٨٢ الكبيرة، والتي صار فيها محطة خطف كبرى اثر اغتيال بشير الجميل والدخول الاسرائيلي الى بيروت ثم الخروج منها ودخول الجيش اللبناني.

هذه المحطة خطف فيها حوالى ٢١١١ شخصا (مصادر «السفير») ثم كان الجيش منقسما، وقام تيار فيه بخطف ٥٦٠ شخصا. فيصبح العدد ٢٨١١ مخطوفا».

نسأله عن المصدر بالنسبة للمعلومة الاخيرة اي ٥٦٠ مخطوف، فيقول: «الاهالي بنفسهم. ثم جاءت انتفاضة ٦ شباط عام ١٩٨٤ التي خطف فيها تقريبا ٦٠٠ شخص. ثم عام ١٩٨٦ حوالى ٥٠٠ شخص. فإذا جمعنا هذه الارقام كلها نحصل على الرقم ١٧ الف».

ومع ان حصيلة الرقم هي بالتحديد، مع كل الـ«تقريبا» هي ١٦١٧١ مخطوف.. تقريبا، فإن الرقم ١٧ الف مخطوف، فرض نفسه. يقول سنان براج عن هذا الرقم المدور: «نحن قدرنا الرقم على وجه التقريب. ولا نستطيع القول انه موثق وثابت. على الدولة، التي عملت ثلاث لجان استقصاء عام ٨٤ و٨٥ و٨٧، ان تقول لنا الارقام التي عندها».

اما عن قدرة الدولة، اليوم، على تحديد عدد المخطوفين، فإن المحامي براج لا يشك بذلك ابدا: «يتعلق الموضوع، بمدى جدية الدولة في هذا الامر ومدى وعي الاهالي للاستجابة».

في اثناء تقصينا لهذا الموضوع، وقعنا في سياق متابعتنا على التقرير الذي اصدرته منظمة العفو الدولية عن ملف المخطوفين في لبنان. ولقد لفت نظرنا بشكل خاص اعتماد التقرير للرقم ١٧٤١٥ مخطوفا! وبدا لنا هذا الرقم ذو مصداقية ما، لذلك اتصلنا بالمكتب الرئيسي لمنظمة العفو في لندن، وبالتحديد بالسيدة ليزا هودجكين المسؤولة عن الملف لنستوضحها المصدر الذي اعتمدته المنظمة في تبنيها لهذا الرقم، فقالت لنا في رسالة: «أن الرقم الذي وضعناه في تقريرنا مصدره الحكومة اللبنانية، وهو قد أعطي إلينا منذ وقت طويل. ونظن انه عليك الاتصال بالحكومة للتحقق منه»!!

ثم جاء من يقول لنا ان هذا الرقم مبالغ فيه لانه اعتمد في وقت كانت قد اوجدت فيه فكرة التعويض عن المتضررين بالحرب من مهجرين وغير ذلك، وانه يندرج في اطار تضخيم مختلف الاطراف للرقم للاستفادة المادية من الدولة!

مهما يكن، ١٧ الفا او ١٦١٧١ او ٢١١١ او ٢٠٥٠.. يبقى سؤال على جانب كبير من الاهمية: «اذا استنتجنا بالمنطق ان المخطوفين تمت تصفيتهم (بعضهم مخطوف منذ ٢٥ عاما اي ما يوازي الحكم المؤبد) فاين هي جثث هؤلاء؟

تقول احدى الناشطات منذ البداية في لجنة اهالي المخطوفين التي رفضت ذكر اسمها: «تقول الدولة: عفا الله عما مضى. فليكن. لكن اريد ان اعرف ما الذي حصل لأخي. اين هي جثته. امدفون في مكان معين؟ هل رموه في البحر؟ فليقولوا لي ذلك، لا تنتهي الامور بإعلان الدولة وفاتهم. اريد ان اعرف مصير الجثة. لقد استشهد اخي (كان مدنيا) لأنه كان يناضل لفكرة كان واعيا ومسؤولا عن اختياره. لكن الشهداء، وضعت لهم صور على الحيطان. اما هو.. فمصيره غير معروف. ومثله كثر: «راحوا وما إلهم اسم»، لأن مصيرهم مجهول. نريد ان نعرف هذا المصير».

نقول لها ان ما قاله ايلي حبيقة في مقابلته مع الزميلة ماغي فرح منذ اسبوعين، انه لا مقابر جماعية في لبنان، مبرهنا بالمنطق ان البلد صغير لدرجة لا يمكن معها تخبئة آلاف الجثث وهو، لا شك ادرى منا بذلك... فأين هي هذه الجثث برأيها؟ تقول: «لا احب ان افكر بالموضوع، لكن ما رأيك بفكرة.. التذويب بالأسيد؟؟».

اما الزميل الصحفي الاجنبي الذي اطلع على عدة قضايا خطف الى بلدان خارجة عن القانون الدولي، قضايا لم يعثر فيها على اي اثر للمخطوفين، فهو لم يستبعد ان تكون بعض الجهات الخاطفة قد قامت ببيعهم، جثثا او احياء لتجار زراعة الاعضاء (كلى عيون نخاع شكوي الخ..) او لتجار التجارب الطبية الحية، وحتى لمافيات... العبيد الجدد.. وطبعا، لا نتحدث هنا فقط على من قد يكون منهم في اسرائيل.

احتمالات احتمالات، كلها اشد ايلاما من القدرة على التخيل وتبقى الجهة الوحيدة القادرة على نبش الحقيقة وإظهارها الى العلن بمحاولة حقيقية للمصالحة الوطنية هي الدولة اللبنانية، التي نقول لها ان الامراض النفسية الناجمة عن قمع الحقيقة وعدم مواجهتها والتي تتحول في اجساد الناس الى امراض بيولوجية، لا تقتصر فقط على الجسم الانساني، فإن للدول اجسادا تشبه تماما اجساد البشر.

... هكذا كانت البداية

(م ع م)

الا يستحق دأبهن مبادرات جدية، والا تستحق أسئلتهن بعض الأجوبة؟

(م ع م)

ضحى شمس